مقدمـــة

لأول مرة فى التاريخ أحرزت الرأسمالية حقا قصب السبق فى أيامنا هذه ، على طول الخط . فقد حسمت المسألة التى ربما كانت أهم قضايا هذا العصر .

وقد حققت الرأسمالية انتصارها على ثلاث جبهات .

دارت المعركة الأولى فى انجلترا على يد مسز تاتشر ، وفى الولايات المتحدة على يد الرئيس ريجان . وهى معركة داخلية ضد تدخل الدولة. الذى يسئ إلى الرأسمالية . وهكذا تزعما سويا ، إبنة البقال والممثل السابق ، أول ثورة محافظة فى مجال السياسة الاقتصادية ، وهى ثورة الحدّ الأدنى من الدولة . وتتمثل أوضح مبادئ تلك الثورة فى أقل قدر من الضرائب يفرض على الأغنياء . فلو دفع الأغنياء ، وفى مقدمتهم الرأسماليون أقل لأصبح نمو الاقتصاد أشد ، ولاستفاد الجميع من ذلك . ففى عام ١٩٨٠ كانت الحكومة الاتحادية فى الولايات المتحدة تستقطع ما يصل إلى ٧٥٪ من أعلى دخل يحققه المواطن ، وفـى عام ١٩٨٨ وصلت أعلى نسبة لفرض الضرائب ٣٣٪ . وفى المملكة المتحدة بلغ الحد الأقصى للضريبة ٩٨٪ من دخل رأس المال فى ظل الحكومات العمالية. وفى عهد مسز تاتشر انخفض ذلك الحد الأقصى فبلغ ٤٠٪ فقط . ولم يحـدث أبدا من قبل أن حظى أى إصلاح مالى بمثل تلك الشعبية فى العالم . فقد غير اتجاه العلاقات التاريخية بين الدولة والمواطن فى عشرات البلدان . فالضغط الضرائبى لم يكف عن التصاعد خلال قرنين من الزمن فى البلدان المتقدمة . وقد انقلب ذلك التطور الآن وبتنا نشهد ، على العكس ، سباقا دوليا من أجل تخفيض الضرائب . وتلك ثورة بالفعل .

أما الانتصار الثانى للرأسمالية فكان باهرا حقا خاصة وأنه جرى على الجبهة بشكل مباشر وشامل ، وتم إحرازه دون خوض معركة . كانت الرأسمالية تواجه الشيوعية منذ

قرن . ومنذ حوالى نصف قرن هيمنت تلك المواجهة الدائرة أساسا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، هيمنت على كافة العلاقات الدولية . فشباب المانيا الشرقية الذى تجاسر فى التاسع من نوفمبر ١٩٨٩ واجتاز سور برلين كان طليعة ثلاثمائة مليون من المحرومين فى البلدان الشيوعية ، إذ كانوا محرومين من الحرية ومن العديد من المنتجات الاستهلاكية ، أى الرأسمالية .

أما الانتصار الثالث فقد تطلب خوض معركة استغرقت مئة ساعة على الجبهة الجنوبية للعراق ، وتم إحرازه بنسبة ألف إلى واحد . وهو أول انتصار مشترك للقوة والحق ، وانتصار للولايات المتحدة التى ساندها ثمانية وعشرون بلدا ، من بينها ثمان دول إسلامية ، ووقفت فى صفها الأمم المتحدة ، بل وأيضا الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية . وهو انتصار أيضا للرأسمالية على أوهام شعوب حرمتها من التنمية الاقتصادية الدكتاتوريات التى تضطهدها . وبوسعنا أن نراهن بأن الجماهير التى خدعها صدام حسين ستسلك إن آجلا أو عاجلا نفس الطريق الذى سلكته الجماهير الشيوعية ، أى طريق الرأسمالية (*).

* * *

وهذا الانتصار الذى حققته الرأسمالية يلقى ضوءا جديدا على التاريخ الاقتصادى للعالم ويجرى تغييرا عميقا فى جغرافيته .

فبمجرد تبديد أضواء الواقع لعتمة « الليلة السيبيرية » المرتبطة بالشيوعية انقسم ماضينا بأسره إلى مرحلتين متناقضتين .

– قبل الرأسمالية ، وعلى مدى التاريخ ، كان العالم بأسره ، بما فى ذلك أكثر الحضارات تألقا ، أشبه بالعالم الثالث كما نعرفه اليوم . ففى هذا العالم كان الناس يولدون « بشكل طبيعى » وبيولوجى ، إلى حد ما مثل البهائم ، ويموتون فى المتوسط قبل السنوات الثلاثين من عمرهم ، ضحايا المجاعات الدورية والأوبئة المرتبطة بسوء

(*) لا نوافق على هذه الفقرة التى اشتملت معلومات وأفكار منها ما هو ظاهر التناقض ، ولا تخفى على أحد العلاقة القوية بين صدام حسين والغرب والعرب طيلة حربه ضد إيران ، ولا يزعم أحد أن الكويت – وغيرها من دول التحالف – ذات أنظمة ديموقراطية .

التغذية وبالاضطهاد الأزلى و « المقدس » ، على يد السلطة .

لقد عانت فرنسا ، حتى فرنسا ، رغم زراعتها « الغنية » من مجاعات حقيقية حتى عشية ثورة ١٨٤٨ !

كان ذلك عالم الحاجة والعوز ، عالم ما قبل تاريخ الاقتصاد .

ـ وقد تمثلت مهمة الرأسمالية التاريخية ، المهمة التى لم تعهد من قبل ، فى البدء فى دفع الفقر والمجاعات والاضطهاد والتعذيب والحرمان ، وذلك منذ قرابة ثلاثة قرون . وبدأت تلك الثورة فى البلدان ذات التقاليد اليهودية – المسيحية ، وانتشرت وتعاظمت وتسارعت منذ مئة سنة فى الشرق الأقصى ، وقامت فى كل مكان على أساس نفس النظام المعتمد على قواعد ثلاث : *الرأسمالية ، أى حرية تحديد الأسعار فى السوق* ؛ وحرية *تملك وسائل الإنتاج* (لن أقدم أى تعريفات أخرى إذ أن هذين التحديدين يعبران فى رأيى عن الجانب الأساسى فى الموضوع) ؛ وحقوق الإنسان ، وفى مقدمتها حرية العقيدة ؛ والتطور التدريجى نحو الفصل بين السلطات ، والديمقراطية .

وبعد عهد الفاقة المتواصل فى الماضى ، بدأ بالكاد عهد النمو الاقتصادى الجديد . ويرتسم أمامنا بعد الانتصار التاريخى الثلاثى للرأسمالية ، بل ويتجسد لنا البعدان الجديدان للجغرافيا الاقتصادية فى العالم .

هناك أولا مشكلة التزود بالبترول التى ظلت طوال حوالى عشرين سنة كالسيف المسلط على رقابنا . فهو الاكسجين اللازم لحياتنا الاقتصادية . وقد تم حل هذه المشكلة عمليا ، ولم تعد القضية ما إذا كنا سنحصل على ما يكفينا منه ، بل بأى ثمن سيكون ذلك ، وما إذا كنا نطلق فى الجو قدرا من عادمه أكثر من اللازم . وستتمثل الجغرافيا الجديدة للطاقة لا فى عمليات التنقيب عن البترول ، ولكن فى البحث عن طاقات بديلة ووسائل لمكافحة التلوث .

والأهم من ذلك « زوال » مضمون العالم الثالث نفسه ، منذ انتهاء الحرب الباردة . لقد كان بوسعنا الحفاظ على التقسيم الثلاثى : بلدان رأسمالية ، وبلدان شيوعية ، وعالم ثالث ، مع التظاهر بالاقتناع بذلك التقسيم طالما كانت الشيوعية تجرؤ على تحدى الرأسمالية فى عقر دارها ، ألا وهو الفعالية الاقتصادية .

ويجب ألا ننسى أن خروتشوف ما كان يثير دهشة أحد عندما أعلن من فوق منصة الأمم المتحدة فى عام ١٩٦٠ أن عالم ٢٠٠٠ سيسجل لحاق الاقتصاد السوفيتى باقتصاد الولايات المتحدة ! وحتى عهد قريب كانت المئات من الجامعات فى أنحاء العالم تواصل تدريس هذا النوع من الحماقات .

أما الآن ، وقد سقطت الأقنعة وتبين لكل ذى عينين مدى تخلف الاقتصاد الشيوعى الذى يدعو إلى الرثاء ، فإنه يتعين بكل وضوح إدراجها فى فئة البلدان المتخلفة نفسها ، إذ أن التقسيم الثلاثى تخلى عن موقعه لتقسيم ثنائى بسيط . فهناك من جهة البلدان المتقدمة أو النامية بسرعة ، وهى جميعا من البلدان الرأسمالية ؛ وفى جهة أخرى البلدان المتخلفة ، أى الفقيرة . فاصطلاح «العالم الثالث» لم يعد له مغزى بالمعنى الحرفى للكلمة .

وبالطبع لا يكفى أن تقام الرأسمالية فى بلد لكى ينطلق فى طريق النمو الاقتصادى. فهناك حد أدنى من الشروط : أن تكون الدولة فعالة وليست فاسدة . وبالطبع هناك فقراء بل وأحيانا أناس يزدادون فقرا فى بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة للغاية ، وبالأخص الولايات المتحدة . ولكن يتعين أن نلاحظ فى هذا الصدد أن السمنة فى الولايات المتحدة باتت مشكلة صحية على الصعيد القومى ، وإن كان الفقراء هم الذن يعانون من البدانة ...

وإليكم إذن قائمة بالبلدان الرأسمالية المتقدمة أو السريعة النمو :

ـ أمريكا الشمالية ، بما فى ذلك المكسيك ، وشيلى ، نظرا لانطلاقة البلدين الأخيرين الجديدة المتميزة بعنفوانها ؛

ـ بلدان أوروربا الغربية عموما سواء كانت منتمية إلى الوحدة الاقتصادية الأوروبية أو إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ؛

– اليابان والبلدان الصناعية الجديدة فى آسيا : تايلاند وكوريا و« النمور » الأخرى ، تايوان وهونج كونج وسنغافورة (*).

ومما لا شك فيه أن هذه القائمة ستثير اعتراضات منها على سبيل المثال :

(*) لم يذكر المؤلف ماليزيا ، ولها تجربتها الثرية الفريدة .

ـ لماذا لا ندرج المملكة العربية السعودية والإمارات فى قائمة البلدان الرأسمالية المتقدمة مع أنها ثرية جدا ؟

لأن ثراءها لا يتحقق عن طريق الأسواق ، ولكن بضخه من باطن الأرض ، مما أعفاها حتى الآن من الالتزام بقواعد الديموقراطية والفصل بين السلطات .

ـ ولماذا نجعل المكسيك فى تعارض مع بقية بلدان أمريكا اللاتينية ؟

لأن المكسيك هى التى انسلخت عن تلك البلدان منذ بضع سنوات بفتح أبواب اقتصادها للمبادلات الخارجية حتى أنها عقدت اتفاقية للتبادل الحر مع الولايات المتحدة . وشيلى هى أيضا راحت تنطلق بعد أن أخضعت اقتصادها لقوانين السوق . ولكن هناك ثروات كبيرة تتكون فى بلدان أمريكا اللاتينية خارج نظم الاقتصاد الرأسمالى لأنها لا تلتزم بقواعد المنافسة وقوانين اقتصاد السوق ، مما يؤدى إلى بقاء تلك البلدان تحت نير التضخم والتخلف .

ـ ولماذا لا تشمل هذه القائمة جنوب إفريقيا ؟

لأن الديموقراطية فيها تقوم حالياً على إحلال التمييز العنصرى الاقتصادى محل التمييز العنصرى الاجتماعى . غير أن الناس لا يعلمون إلا النذر اليسير عن إفريقيا ، وأن هذه القارة البائسة تضم بلدا قرر منذ عدة سنوات أن يمد جسرا بين شمال إفريقيا وجنوب أوروبا وأعنى بذلك المغرب .

فيا له من تبسيط مثير للدهشة لعالم يقال عنه إنه مقضى عليه بأن يزداد تعقيدا ! وفجأة تبدو لنا الجغرافيا الاقتصادية الدولية بسيطة للغاية وثنائية التركيب . ولكن أليست هذه التفرقة القاطعة مسألة لا تطاق خاصة وأن الهيمنة بل والاحتكار الذى تتمتع به الرأسمالية اليوم كنظام يتعارض تماما مع طبيعتها ، خصوصا وأنه قد سبق لنا أن قررنا أن السوق ، أى المنافسة ، هى الأساس الذى تقوم عليه الرأسمالية ؟ ولكن هاهى قد أصبحت الآن قوية ومنتصرة ، حتى أنه لم يعد هناك منافس لها .

لقد فقدت مرآتها وقدرتها على تأكيد قيمتها نتيجة لذلك الانتصار الشامل . فالديموقراطية والليبرالية والرأسمالية لم تختبر الاحتكار الصرف من قبل . فكيف يساس مالا يلقى منافسا ؟

وبدلا من المغامرة بعرض افتراضات ، يجدر بنا أن نفحص الحلول الملموسة التى تقدمها مختلف البلدان الرأسمالية فى مواجهة مشاكل محددة . وقد أكون متعسفا فى اختيار عشر من بين تلك المشاكل نظرا لأهميتها الخاصة ولتعدد الحلول المتمايزة وبالأخص لأننا سنلاحظ مع كل منها أن الرأسمالية ليست متجانسة ، بل تتمايز من خلال نموذجين أساسيين يتجابهان : « رأسمالية ضد رأسمالية أخرى » .

١ - الهجـــرة

قد تحتل الهجرة مركز الصدارة بين موضوعات الحوار السياسى خلال القرن الحادى والعشرين فى أغلب البلدان المتقدمة . ويهم هذا الموضوع الرأسماليين بشكل خاص لأن اليد العاملة المغتربة أقل تكلفة دائما من اليد العاملة الوطنية بالنسبة لنفس المردود . ولعل ذلك يفسر لنا لماذا أصبحت الولايات المتحدة الآن أكثر البلاد انفتاحا للهجرة ، خاصة الهجرة الأمريكية اللاتينية ، بعد أن اتبعت لأمد طويل سياسة متشددة تعتمد على الحصص . فهناك قانون صدر فى عام ١٩٨٦ يضفى الشرعية على ثلاثة ملايين من المهاجرين الذين دخلوا البلاد بطرق غير قانونية ، كما صدر فى عام ١٩٩٠ قانون آخر يرفع حجم الهجرة الشرعية من ٤٧٠ ألفا إلى ٧٠٠ ألفا فى عام ١٩٩٥ . ويتم ذلك فى الوقت الذى يحل فيه محل آليات الاندماج والانصهار فى المجتمع الأمريكى ، نوع من القبلية الجديدة بين المجموعات العرقية التى تحرص على تأكيد « هويتها الثقافية » أكثر من حرصها على أن يصبح أفرادها مواطنين أمريكيين حقا .

ولكن لماذا ظل اليابان الرأسمالى بلدا منغلقا على نفسه إلى هذا الحد ؟ لا شك فى أن الكثافة السكانية تشكل عاملا أساسيا وإن لم تكن العامل الوحيد . فالمعاملة السيئة التى يلقاها الكوريون والفلبينيون المهاجرون فى اليابان لا يمكن تصورها فى الولايات المتحدة ، تماما كما لا يمكن أن يتخيل أحد فى اليابان استطلاع الرأى الذى أفاد بأن أمريكيا واحدا من بين كل اثنين يود أن يصبح الجنرال الزنجى كولين باول ، رئيس أركان حرب القوات العسكرية ، نائبا لرئيس الولايات المتحدة .

وعلى غرار الولايات المتحدة ، تمنح انجلترا على نطاق واسع وضعا أشبه بوضع المواطن للهنود والباكستانيين المهاجرين . ولا يوجد شئ من هذا النوع فى المانيا حيث يقرر

الأصل العرقى الانتماء إلى الأمة . وقد صدر قانون فى عام ١٩٩٠ يعطى الأفضلية للتجانس الثقافى الألمانى . فالألمان ملتزمون بواجب التضامن مع كل الشعوب المتحدثة باللغة الألمانية ، ولكنهم لا يتصورون إدماج المهاجرين الأتراك .

فهناك نموذج انجلو ـ ساكسونى فى جهة ، ونموذج يابانى ـ المانى فى جهة أخرى .

٢ - الفقـــر

هذه القضية مرتبطة إلى حد كبير بالهجرة ، والموقف منها شديد التعارض بين مختلف البلدان الرأسمالية ، سواء من حيث تصورها أو تنظيمها . فمن هو الفقير ؟ فى معظم المجتمعات البشرية وحقبات التاريخ ، عومل الفقير فى أغلب الأحوال كشخص بائس ، لا يصلح لشئ ، أو فاشل ، أو كسول أو مريب بل وحتى مذنب . وأين هو البلد الذى لا يميل فيه من توفر لهم حظ الحصول على عمل إلى النظر إلى العاطل على أنه شخص ممعن فى كسله ، أو على الأقل شخص خانته الشجاعة فى التكيف مع مقتضيات سوق العمل ؟ وعلى أى حال فذلك هو الرأى السائد على أوسع نطاق فى أكبر بلدين رأسماليين : الولايات المتحدة واليابان .

وعليه لم يلجأ أى من هذين البلدين ـ ولا ينوى أى منهما على أى حال – إلى إقرار نظام للرعاية الاجتماعية على غرار النظم التى أقيمت فى أوروربا منذ حوالى خمسين سنة ، هذا بينما يقل متوسط دخل الفرد عندنا بنسبة الثلثين أو الثلاثة أرباع بالمقارنة مع متوسط دخل الأمريكى أو اليابانى فى الوقت الراهن .

ولكن من أين تأتى تلك الفروق الجذرية فى تنظيم المجتمعات ؟ ربما لأن هناك تقاليد أوروبية تعتبر الفقير ضحية لا مذنبا ، وذلك من خلال إدراك متعدد الأبعاد يشمل الجهل والفاقة واليأس الشخصى والعجز الاجتماعى .

وهل يمكننا مواصلة تحمل تكاليف الرعاية الاجتماعية عندنا ؟ السؤال مطروح فى كل مكان نظرا لأن أكبر دولتين فى النظام الرأسمالى العالمى لا تتجشمان تلك التكاليف . والقضية مثارة فى فرنسا بحدة تفوق أى بلد آخر .

٣ – هل التأمين الاجتماعى فى صالح التنمية الاقتصادية ؟

هذه القضية تأتى فى مقدمة سابقتها كما أنها هى أيضا مثار وجهات نظر متعارضة . والإجابة بالسلب طبعا عند الرأسماليين المناصرين لريجان ومسز تاتشر : فلا يوجد ما هو أفضل من ذلك فى رأيهم لنشر التواكل الذى يشجع على الكسل وعدم تحمل المسئولية . غير أنه من الملاحظ مع ذلك أن مسز تاتشر لم تتمكن عمليا من المساس بنظام الخدمة الطبية العامة ، رغم الجهود التى بذلتها طوال عشرة أعوام . أما الرأسماليون اليابانيون فيعتبرون التأمين الاجتماعى مسألة تخص المنشأة لا الدولة ... شريطة أن تكون المنشأة غنية بما فيه الكفاية لمنحه للعاملين لديها ، وهو مالا يمكن أن يتوفر أبدا للمشاريع المتوسطة الحجم والصغيرة . والرأسمالى اليابانى يقبل ذلك حتى ولو كانت المنشأة هى التى تتحمل تكاليف تلك التأمينات الاجتماعية الاختيارية .

وعلى العكس من ذلك فإن بلدان منطقة جبال الألب (سويسرا ، والنمسا ، والمانيا) والبنلوكس (بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج) وسكانديناڤيا (النرويج ، والسويد ، والدانمارك) تعتبر التأمين الاجتماعى ، بشكل تقليدى ، نتاجا عادلا للتقدم الاجتماعى ، بل إن الكثيرين يرون أنه مؤسسة فى صالح التنمية الاقتصادية لأن المستبعد منها يستحيل انتشاله لو كان وضعه أدنى من حد معين من مستوى الفقر . ولذا توفر البلدان الأوروبية الأكثر تقدما (المانيا الاتحادية ، فرنسا ، انجلترا ، هولندا ، الدانمارك) حدا أدنى من الدخل لمواطنيها .

كما أنه يتعين الاعتماد على ذلك التقليد للفوز فى الانتخابات . ولكن النقاش لا يزال دائرا بهذا الخصوص فى إطار الوحدة الاقتصادية الأوروبية بالذات حيث يعتبر التأمين الاجتماعى أكثر فأكثر عنصرا يزيد من الإنفاق العام الذى يتحمله الاقتصاد الوطنى ويؤثر بالتالى على القدرة على المنافسة . بل إن « النموذج السويدى » الشهير يتعرض لهذا السبب للطعن فى صلاحيته حتى من جانب الحكومة الاشتراكية الديموقراطية ذاتها فى هذا البلد .

وعلى النقيض من ذلك ، يرى قسم من الرأى العام الأمريكى (وإن كان لا يزال يمثل الأقلية) أن غياب التأمين الاجتماعى بات أكثر فأكثر مسألة لا تطاق .

٤ – تدرجات الأجور

تدرجات الأجور هى فى الأصل وسيلة فعالة لا غنى عنها فى المفهوم الرأسمالى . فإذا كنا نريد من العمال أن ينتجوا فيجب أن يحصلوا على أجر يتناسب مع ما يقدمونه من إنتاج . وهذا كل ما فى الأمر . وهو ينطبق أيضا على الإلحاق بالعمل والفصل منه. وقد اكتسب أحد أصحاب شركات التأمين الأمريكية شهرة واسعة عن طريق لوحة عيد الميلاد التى تتضمن أسماء العاملين لديه مع تقييم لتكلفة كل منهم والعائد الذى حققه له ، ليستخلص من ذلك استنتاجاته . ولنضف بهذا الصدد لذوى القلوب الرقيقة أن هذا النظام لا يجرح مشاعر أحد هناك . وكانت الفروق فى الدخول تتضاءل على المدى الطويل فى مجمل البلدان المتقدمة فى عهد تدخل الدولة والرعاية الاجتماعية باعتبارها من علامات التقدم . ولكن منذ الثورة المحافظة الانجلو- ساكسونية فى بداية الثمانينات راحت الفروق بين الدخول تتسع فى الولايات المتحدة وانجلترا والعديد من البلدان الأخرى التى حذت حذو المثال الانجلو- ساكسونى ، وينطبق ذلك على فرنسا بالأخص حيث ترى الأغلبية أن دعم المنافسة الاقتصادية يستدعى التوسع فى فئات الدخول .

وعلى العكس تبذل المنشآت فى بلدان رأسمالية أخرى الجهود لتحجيم فروقات الأجور لتكون فى حدود ضيقة فى الكثير من الأحوال . وهذا هو الحال فى اليابان مثلا حيث تتخذ القرارات بشكل جماعى ، بما فى ذلك تحديد المكافأة على العمل ، وحيث يشكل الانتماء « الوطنى » للمنشأة حافزا أقوى من الأجر . وينطبق ذلك على البلدان التى سأسميها بلدان منطقة الألب (سويسرا ، النمسا ، المانيا) غير أن هذا التقليد يتعرض الآن لإعادة النظر فيه . فهناك نزاعات حقيقية وسط المهن والمنشآت بين المواهب الشابة المتلهفة على إبراز قيمتها وبين الرؤساء القدامى الذين يرفضون التنازل عن امتيازاتهم .

٥ – هل تشجع الضرائب على الادخار أم على الاستدانة ؟

يقف الرأى العام فى فرنسا فى صفّ الادخار حتى وإن كنا ندخر أقل فأقل .

وفى المانيا واليابان يعتبر الادخار من الخصال القومية الحميدة ، ويلقى التشجيع من جانب النظام الضرائبى على نطاق واسع . أما الولايات المتحدة فهى على العكس بلد التوسع فى الإنفاق . فرموز نجاح الفرد تجسده علامات الثراء الخارجية خاصة بعد

« الثورة المحافظة الجديدة » . ولذا تشجع الضرائب على الاستدانة . فكلما زادت استدانة المرء قلّ ما يدفعه من ضرائب ، فما الداعى إذن لأن يحرم نفسه من تلك الميزة ؟

وكانت النتائج مثيرة حقا خلال الثمانينات . فقد انخفض معدل ادخار العائلات بالمقارنة مع النسبة المئوية للدخل المتاح من أكثر من ١٣ ٪ إلى٥ ٪ فى الولايات المتحدة ومن ٧ ٪ فى انجلترا إلى ٢,٩ ٪ .

وفى هذا المجال الأساسى بالنسبة لمستقبل كل بلد ، يتعارض تماما النموذج الانجلو ـ ساكسونى مع النموذج الالمانى ـ اليابانى . فمنذ عدة سنوات تقدم كل من اليابان والمانيا قروضا للولايات المتحدة والمملكة المتحدة . لماذا ؟ لأن معدل ادخار العائلات فى البلدين الأولين يبلغ تقريبا ضعف ما هو عليه فى بريطانيا والولايات المتحدة .

ومن الجلى أن هذا الفارق لا يمكن أن يستمر على المدى البعيد . فمن بين التحديات المحفوفة بالمخاطر بالنسبة للرأسمالية الانجلو ـ ساكسونية العمل على إقناع الناخبين بضرورة تعلم الادخار من جديد ، كما كان الحال فى عهود التقشف وسيادة العقلية التطهرية ، خاصة وأن هذا الفارق تتركز فيه وحده الأسباب والنتائج العميقة للخلاف بين النوعين من الرأسمالية كما سيتبين لنا فيما بعد .

٦ – هل من الأفضل أن يكون هناك المزيد من النظم والموظفين اللازمين لتطبيقها ، أم من الأفضل أن تكون النظم أقل مع توفر المزيد من المحامين لرفع القضايا ؟

فى كل مكان يثور دائما الرأسماليون الناجحون ـ الذين يجنون الأرباح ـ على القواعد. ولم يستمع أحد إليهم طوال نصف قرن تقريبا ، بينما كان تدخل الدولة يتزايد فى كل المجالات تقريبا ، خاصة فى ظل حكم حزب العمال البريطانى ، حيث أثار ذلك رد الفعل التاتشرى . وعلى أثر ذلك أصبح إلغاء القواعد مسألة جوهرية حقا تحتل مركز الصدارة فى عقائد التيار المحافظ الجديد .

وتثير هذه القضية حاليا نوعين من المناقشات المتعارضة :

فقد لوحظ بالأخص فى انجلترا بالذات وفى الولايات المتحدة أنه نتيجة لسوء تنظيم النقل الجوى وإفلاس صناديق الادخار فإن الرابحين الأساسيين من التخلى عن النظم هم فى الكثير من الأحوال المحامون الذين لا يزاولون مهنة حرة وفقا للتقاليد المعهودة فى

أوروبا ، بل مهنة تجارية ، وأقاموا صناعة حقيقية فى مجال الإجراءات القانونية . وقد انتشرت تلك المهنة فى الولايات المتحدة حتى فاق عدد أربابها عدد المزارعين .

أما فيما يتعلق باليابانيين ، فإن رفع قضية يعتبر عملا مخزيا شأنه فى ذلك شأن استشارة طبيب أمراض نفسية .. والألمان المعروفون هم أيضا بالتمسك بالانضباط يفضلون توفر النظم المحددة بكل دقة . غير أن القانون الموحد فى إطار الوحدة الاقتصادية الأوروبية مستوحى أساسا من أيديولوجية التخلص من القواعد . ويتجه أعضاء البرلمان نحو الاحتجاج على التعدى على اختصاصاتهم . ولا يزال النقاش فى بدايته فى هذا المجال .

٧ – البنك أم البورصة ؟

تؤكد النظرية الليبرالية أن حرية تنقل رؤوس الأموال المنفتحة تماما على التنافس هى وحدها التى يمكن أن توفر أقصى قدر من الموارد الضرورية لتطوير المنشآت ، ويستخلص الكثيرون من ذلك أن انحسار دور البنوك فى توزيع القروض عامل يحقق الفعالية . ففى عام ١٩٧٠ كان « معدل الوساطة » أى نصيب البنوك بوجه عام فى تمويل الاقتصاد الأمريكى ، كان بنسبة ٨٠٪ ، ولكنه هبط فى عام ١٩٩٠ فأصبح بنسبة ٢٠٪ . وكان المقابل لذلك التدهور الملفت للأنظار التوسع المدهش فى أسواق الإقراض والقيم المنقولة ، أى باختصار إحلال البورصة محل البنك . وتعتمد الرأسمالية الأنجلو ـ ساكسونية الجديدة بأسرها ، على تلك الأفضلية ، كما أن لجنة بروكسل التابعة للوحدة الاقتصادية الأوروبية تجد من يدافع عن تلك الرأسمالية فى شخص السيد ليون بريتان ؛ نائب رئيسها .

وتقوم رأسمالية بلدان منطقة جبال الألب كلها على عكس تلك الفكرة . وتتخذ فرنسا موقفا مترددا . ويشكل قطيع الذئاب الفتية وحملة الأسهم القدامى معا الحزب الانجلو ـ ساكونى . أما رؤساء المنشآت المجتمعون فى معهد المنشأة ، وهو جهاز مستقل أشبه باللجنة الوطنية لأرباب العمل الفرنسيين ، فقد اتخذ موقفا مشابعا تماما لبلدان منطقة جبال الألب (*استراتيجية المنشآت ومشاركة العاملين فى ملكية الأسهم* ، يناير ١٩٩٢) .

والمسألة حيوية بالنسبة للرأسماليين الحقيقيين . ففى الواقع لا توجد إلا وسيلتان

يمكن البوح بهما لجنى الثروة : القدرة على المنافسة فى الإنتاج أو المضاربة . والاقتصاديات التى تعطى الأفضلية للبنوك على البورصة تتيح إمكانيات أقل لجنى الثروة بسرعة . ولا يمكن أن يتجنب اتخاذ موقف مؤيد لتلك الطريقة فى تحقيق الثروة إلا من لا يهمه الأمر .

وسيدور الحوار القادم على نطاق واسع حول البنك أو البورصة فى الولايات المتحدة . وقد أجرت حكومة بوش إصلاحا مستوحى من النموذج الأوروبى والألبى (نسبة إلى منطقة الألب) بالذات خوفا من إفلاس النظام المصرفى القديم المنغلق والمشرف على الإعسار .

٨ – كيف يجب أن يتم توزيع السلطة داخل المنشأة بين حملة الأسهم من جهة والمديرين والعاملين من جهة أخرى ؟

هذه القضية المرتبطة بسابقتها . حولت العديد من قاعات مجالس الإدارات إلى ساحات معارك . فهناك مجالس لا يقبل فيها أصحاب الأسهم أن يكون لها أكثر من سكرتير واحد بجانب الرئيس ، ومجالس أخرى يتعادل فيها عدد المديرين وأصحاب الأسهم ، وثالثة يختار فيها المديرون أصحاب الأسهم أو العكس !

والحرب تدور رحاها ويشتد أوارها باستمرار حول حدود السلطة داخل المنشأة . والأمر يتعلق بطبيعة المنشأة ذاتها ومصيرها . فهل هى مجرد سلعة يتصرف فيها صاحبها ، حامل الأسهم ، بحرية (النموذج الأنجلو ـ ساكسونى) ؟ أم أنها على العكس نوع من المشاركة المعقدة التركيب حيث تتوازن سلطات صاحب الأسهم مع سلطات الإدارة التى يتم إختيارها بالاتفاق مع البنوك ، أو من جانب العاملين بشكل صريح إلى حد أو آخر (النموذج الالمانى ـ اليابانى) ؟

٩ – ما هو الدور الذى يجب أن تضطلع به المنشأة فى مجال التدريب والتأهيل المهنى ؟

الرد الأنجلو ـ ساكسونى هو : أقل قدر ممكن ، وذلك لسببين : أنه أولا إنفاق مباشر من أجل مردود بعيد المدى ، بينما لم يعد يتوفر الوقت للعمل على المدى الطويل ، ويتعين تحقيق أقصى قدر من الربح فورا ؛ وثانيا أنه استثمار نتيجته غير مضمونه إلى حدّ

كبير نظرا لعدم استقرار اليد العاملة . وهذا الافتقاد للاستقرار يعبر عنه من تلقاء نفسه مستوى الرواج الذى تشهده « سوق العمالة » .

والإجابة عكس ذلك على طول الخط من الجانب الالمانى – اليابانى ، حيث تبذل الجهود لرفع الكفاءة المهنية لدى العاملين فى إطار سياسة إدارية تعد العدة للمستقبل وترمى بقدر الإمكان إلى تحقيق الانسجام الاجتماعى والفعالية الاقتصادية . غير أن المناقشات الخاصة تدور هنا أيضا من جهة بين من يتقاضون أقصى ما يمكن لقاء الخبرة التى اكتسبوها فى منشآت أخرى ، وبين المتمسكين من جهة أخرى بالتقاليد الاجتماعية ؟

ومن الممكن استقراء عدة اتجاهات انطلاقا من تلك المشكلة الملموسة : فالتقاليد الأنجلو ـ ساكسونية تحدد للمنشأة مهمة محددة ومتميزة تتمثل فى تحقيق الربح ؛ وتقاليد القارة الأوروبية واليابان تسند إليها مهمة ذات أبعاد أرحب ، بدءاً من خلق فرص العمل حتى القدرة على المنافسة .

١٠ – قطاع التأمين : قطاع نموذجى للمناقشات الدائرة

بما أننى من العاملين فى مجال التأمين ، فربما كان ذلك تعبيرا من جانبى عن ميل مهنى ، وإن كنت لا أعتقد ذلك . فكل مجتمع رأسمالى يحتاج إلى أن يكون تقدمه مصحوبا ، بل ومسبوقا بتنمية التأمينات بكافة أنواعها لكى يدعم قدراته على الابتكار والمنافسة . وفضلا عن ذلك فإن ما يميز بعمق بين نوعى الرأسمالية ، يتمثل فى الأهمية التى يوليها كل منهما للحاضر والمستقبل . والواقع أن المؤمِن مدفوع إلى الاهتمام بالمستقبل لأن مهنته تقوم على نقل موارد الحاضر إلى المستقبل مع استثمارها .

بيد أنه يوجد مفهومان حول التأمين يشتد التعارض بينهما . فالمفهوم الأول الأنجلو ـ ساكسونى يعتبر التأمين مجرد نشاط سوقى ، ولهذا المفهوم تمثيل قوى فى المفوضية الأوروبية ببروكسل . والمفهوم الثانى يؤكد على أهمية التأمين كمؤسسة توفر الضمانات اللازمة للمنشآت والأفراد . وإذا كنتم ترون أن هذا النقاش لا يخصكم فذلك لأنكم مقتنعون بأنكم لن تتعرضوا لحادث سيارة ولن تحتاجوا إلى أى مساعدة عندما يتقدم بكم العمر . فهل هذا مؤكد حقا ؟

وهكذا يتعارض النموذجان المؤسسان لنظام التأمين : فالأول ينتمى إلى عالم المقامرة بالمال والمخاطرة الفردية والمغامرة التجارية ؛ والثانى ينبع من الحرص على توفير الأمن الجماعى أو التضامن بالاعتماد على شبكة تأمين بغية استكشاف المستقبل بشكل أفضل .

وتلك حقا صورة كاريكاتورية لنموذجين من الرأسمالية سأتعرض لهما ، مدركا أن العهد الذى تفرض فيه عليك مقتضيات التلفزيون أن تعالج أى قضية مهما كان مدى تعقدها ، فى أقل من ثلاث دقائق ، يدعوك إلى التجانس واللجوء إلى الرسم الكاركاتورى الذى يبسط الأمور بأكبر قدر ممكن دون مغالاة .

* * *

يبدو أن هذه العجالة حول عشرة أمثلة ملموسة لها أهمية مزدوجة . ولو نظر المرء إلى الرأسمالية التى اتخذت حاليا وضع الاحتكار على الرغم من طبيعتها ، لتصور أنها جسم واحد وكتلة حتمية جديدة توارثت الحتمية الماركسية . بيد أنه تبين لنا ، على العكس ، بمجرد التوغل والواقع الملموس لكل حالة ، أن الرأسمالية على حقيقتها ، كما هى متواجدة فى مختلف البلدان ، لا تقدم إجابة واحدة أو السبيل الأفضل بالنسبة لقضايا المجتمع الكبرى . فالرأسمالية ، على النقيض من ذلك ، متعددة ومعقدة شأنها شأن الحياة نفسها . وهى ليست ايديولوچية بل ممارسة عملية .

غير أن هذا التنوع يتجه نحو التحول إلى قطبين يمثلان نوعين أساسيين من الرأسمالية ، حجمهما متقارب ، ولم يحسم المستقبل بعد الأمر بينهما . وكان لابد من الانطلاق من ملاحظة الوقائع قبل عرض مثل هذه الفكرة ، ذلك أن النظرية الليبرالية الأنجلو ـ ساكسونية التى أصبحت هيمنتها شبه تامة ، سواء فى مجال التعليم أو البحوث الاقتصادية ، تعتبر بكل بساطة أن ما عرضته آنفا شيئا لا يتصوره العقل . والواقع أن هذه الفكرة تفترض أنه لا يمكن أن يتواجد سوى منطق واحد خالص ومؤثر لاقتصاد السوق . أما كل ما عدا ذلك وكل ما يرتبط بترشيد الأسعار لاعتبارات ذات طابع سياسى أو اجتماعى أو مؤسساتى ، فليس سوى انحدار وخلط غير مقبول .

ووفقا لتلك الفكرة الأكاديمية ، فإن الولايات المتحدة تشكل من حيث المبدأ النموذج الوحيد الفعال ، الذى يجب أن يكون المرجع للآخرين ، بل و « قدس الأقداس » .

والواقع أن المسائل ليست بتلك البساطة لحسن الحظ . بل إن الهدف الأول لهذا الكتاب هو إثبات أن هناك إلى جانب النموذج الاقتصادى الأمريكى الجديد ، نماذج أخرى يمكن أن تكون أكثر فعالية اقتصاديا وعدالة اجتماعية فى آن واحد .

فكيف نسمى تلك النماذج ؟

١ - فى عملية التقريب الأولى حاولنا إبراز التعارض بين *النموذجين « الأنجلو ـ ساكسونى » و « الألمانى ـ اليابانى »* .

والاصطلاح الأول فضفاض إلى حد كبير : فإدراج استراليا ونيوزيلاندا فى نفس الفئة مع انجلترا التاتشرية يعنى التغاضى عن كون النفوذ العمالى لا يزال أقوى إلى حد كبير فى البلدين الأولين . وفيما يتعلق بكندا هى أيضا ، فقد حقق « إقليمها الجميل » الكيبك نموا استثنائيا خلال حوالى خمس عشرة سنة بالاعتماد على مؤسسات مثل صندوق الودائع ومجموعة ديجاردان ، وهما يمثلان بالذات عكس ما يمثله النموذج « الأنجلو ـ ساكسونى » فى مجموعه منذ عشر سنوات .

غير أن إدراج الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تحت بند واحد معناه استبعاد ظاهرة أساسية . فقد رأينا من قبل أنه لا يوجد نظام عام للتأمين الاجتماعى فى الولايات المتحدة ، بينما لم تتوصل مسز تاتشر إلى تجريد الكيان الاجتماعى البريطانى من نظام التأمين الاجتماعى الشامل الذى تعود أصوله إلى عهد بسمارك ، لا بيفيردج فقط .

أما الاصطلاح الثانى « الألمانى ـ اليابانى » فهو يذكرنا بالصفة التى التصقت باليابانيين منذ قرن مضى إذ أطلق عليهم اسم « ألمان آسيا » ، وبأن أكبر الشركات اليابانية والألمانية تشتركان معا الآن فى ارتباطات لا مثيل لها فى أى مكان آخر : فميتسوبيشى مع ديملر بنز ، وتويوتا مع فولكس فاجن ، وماتسوشيتا مع سيمينز .

ومن جهة أخرى ، هناك إلى جانب تشابه نظم التمويل والدور الاجتماعى للمنشأة ، عنصر تقارب آخر أساسى بين الاقتصادين اليابانى والألمانى يتمثل فى الدور الرئيسى الذى يقوم به التصدير . بيد أننا لا نجد فى المانيا تلك الثنائية الشائعة وسط المنشآت اليابانية الكبرى فى تعاملها مع المنشآت الصغيرة التى تعمل لحسابها من الباطن، ولا الدور الفريد الذى تطلع به بيوت التجارة اليابانية . وأخيرا فإن مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات

الدولية (*CEPII*) ، الذى يدرس منذ عشرين عاما تطور التخصصات فى المجال الصناعى ينـوه بأن الحالتين الأشـد تعارضا تمثلهما بالذات المانيا باستقرار جـوانب القـوة لديهـا (الصناعات الميكانيكية ومعدات النقل والكيمياء) واليابان المتميزة بتخصصاتها السريعة التغير ، مع تراجع النسيج والتحول عن الترسانات البحرية والانطلاق المدوى فى إنتاج السيارات والمنتجات الالكترونية الاستهلاكية المستخدمة على نطاق واسع .

وفى نهاية المطاف فإن اصطلاح « النموذج الأنجلو ـ ساكسونى » ونقيضه « النموذج الألمانى ـ اليابانى » لا يصلحان إلا إذا نظرنا للأمور من بعيد .

٢ – النموذج الأمريكى ، أو بالأحرى *النموذج الأمريكى الجديد* .

لما كانت انجلترا لا تستطيع أن تتخلف عن التقارب مع أوروبا والابتعاد عن أمريكا رغم الثورة المحافظة التى جاءت بها مسز تاتشر ، فإنه يتعين أن نعتبر أن الولايات المتحدة تشكل نموذجا اقتصاديا على حدة .

وقد تم ذلك بالأخص منذ انتخاب رونالد ريجان فى عام ١٩٨٠ . والواقع أنه منذ أزمة الثلاثينات كان تعاظم دور الدولة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى سواء فى الولايات المتحدة أو أوروبا قد أحدث تقاربا بين شكلى الرأسمالية على جانبى المحيط الأطلنطى ، وذلك فى إطار جهد مشترك للوقوف فى وجه التحدى الشيوعى .

وعلى العكس ، لم يحدث فى أى مكان فى القارة الأوروبية ما يشبه الثورة الريجانية فى الولايات المتحدة . وهكذا نشأ هذا النموذج الاقتصادى الجديد الذى أطلقت عليه تسمية ريجانوميكس (*REAGANOMICS*) . على أن المصاعب التى يصادفها هذا النموذج داخل أمريكا لا تعوق أبدا ازدهاره الدولى المثير للدهشة . وهذه الظاهرة المعقدة التى تتغلب فيها العوامل السيكولوجية على معطيات الاقتصاد الحقيقى هى ما أسميه *النموذج الأمريكى الجديد* .

٣ – والمسألة التى تفرض نفسها عند هذه النقطة من التفكير هى معرفة ما إذا كان هناك نموذج أوروبى صرف . والواقع أن كل الأمور تدفع مقدما إلى افتراض وجوده : فقد بدأت عملية إقامة السوق الأوروبية المشتركة منذ أكثر من ثلاثين سنة ، والوحدة الأوروبية ليست وحدة سياسية أو دبلوماسية أو عسكرية وهى ليست وحدة إجتماعية ،

وإنما وحدة اقتصادية أساسا . ولا يكف الحديث عنها باعتبارها شيئا تحقق أو على وشك الإنجاز ومع ذلك لا يوجد نموذج اقتصادى متجانس فى أوروبا . فالنموذج البريطانى أقرب إلى الولايات المتحدة منه إلى المانيا . والنموذج الإيطالى الذى تهيمن عليه الرأسمالية العائلية وجوانب ضعف الدولة والعجز الهائل فى الميزانية والحيوية المدهشة التى تتميز بها المنشآت المتوسطة الحجم والصغيرة ، لا يمكن أن يقارن بأى نموذج آخر اللهم إلا بعض التشابه بينه وبين نموذج الصينيين فى المهجر .

أما أوجه التشابه بين فرنسا وأسبانيا فلم يدر الحديث عنها بما فيه الكفاية . فهما تتقاسمان تركة مشتركة قوامها إجراءات الحماية والاقتصاد الموجه والطوائف الحرفية . وقد تحررت كل منهما بعد معاناة من تلك التركة القديمة عن طريق التحديث المتسارع . ولا يزال البلدان يتأرجحان بين ثلاثة اتجاهات : التقاليد المرتبطة بالمؤسسات والتى يمكن أن تحدث التقارب بين بلدان منطقة الألب من خلال إحيائها من جديد ؛ و « لمحة أمريكية » تضاعف من إقامة المنشآت والمضاربات والتوترات الاجتماعية المميزة للمجتمعات الثنائية التركيب ؛ وأخيرا «عودة رأس المال » على الطريقة الإيطالية مع انطلاق الثروة الشخصية وأمجاد العائلات الكبيرة .

ولذا لا يمكننا أن نتحدث عن « نموذج أوروبى » .

٤ – غير أنه يوجد مع ذلك نوع من « النواة الصلبة » لأوروبا الاقتصادية تتمثل فى جانبين :

– الجانب الألبى : وهو منطقة « المارك الألمانى » التى تشمل سويسرا والنمسا (هذا عدا هولندا » . وفى هذه البلدان نجد أقوى عناصر نموذج أوروبى مضاد للنموذج الأمريكى ، كما أنه لا توجد أى عملة أخرى تدار شئونها منذ أكثر من جيل بطريقة مختلفة تماما عن الدولار ، سوى المارك الألمانى .

– أما إذا نظرنا للأمور من الزاوية الاجتماعية أساسا فإن اصطلاح « الراينى » ـ نسبة إلى نهر الراين ـ سيكون الأنسب . فعلى غرار « التكساس » التى تقدم صورة نموذجية لأمريكا ، فإن الراين يؤكد على السمات المميزة لألمانيا الجديدة التى لم تستوح من العقلية البروسية ، بل من عقلية الراين . وقد تمت صياغتها بالفعل فى بون ، المطلة على نهر الراين ، لا برلين .

فقد قررت الاشتراكية الديموقراطية الألمانية فى مؤتمرها التاريخى الذى انعقد فى عام ١٩٥٩ فى محطة باد جودسبرج للمياه الحارة ، على مقربة من بون ، قررت الانضمام إلى الرأسمالية ، وهو الأمر الذى كان مثيرا حقا للدهشة فى تلك الحقبة . ومع ذلك لم يكن هناك أى لبس إذ نوه المؤتمر « بضرورة حماية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتشجيعها » ونادى «بحرية المنافسة وحرية المنشأة » . وقد أدانت آنذاك الأحزاب الاشتراكية فى مجموعها هذا البرنامج باعتباره خيانة ، ولكنه أصبح مقبولا شيئا فشيئا ، إن لم يكن من حيث المبدأ ، فعلى الأقل من حيث موقف تلك الأحزاب من واقع الخبرة .

وهكذا قدمت لنا المانيا هلموت كول ، وريثة المانيا أديناور وايرهارد من قبل ، وأيضا برانت وشميدت، صورة لما يمكن أن نسميه من الآن فصاعدا *النموذج الراينى للرأسمالية*، الذى نجد مثيلا له ليس فقط على امتداد هذا النهر الأوروبى ، من سويسرا إلى هولندا ، ولكن أيضا فى سكاندیناڤيا إلى حدّ ما وبالأخص فى اليابان ، رغم التمايزات الثقافية التى لا مفر منها .

* * *

وها هى الآن الأطراف المختلفة وقد احتلت مواقعها على خشبة المسرح تمهيدا لبداية العرض .

لقد أدى انهيار الشيوعية إلى بروز التعارض بين نموذجين للرأسمالية ، أحدهما « أمريكى جديد » يعتمد على النجاح الفردى والربح المالى القصير الأجل ، والآخر ، « راينى » مركزه فى المانيا ويتضمن العديد من أوجه التشابه مع النموذج اليابانى . فهو يشجع النجاح الجماعى والإجماع والاهتمام بالمدى البعيد . ويثبت تاريخ العقد الأخير أن « النموذج الراينى » الذى لم يكن قد حصل بعد على بطاقة الهوية الخاصة به ، هو مع ذلك النموذج الأكثر عدالة وفعالية فى الوقت نفسه .

فقد شهدت نهاية عام ١٩٩٠ انتصار هلموت كول فى المانيا واستقالة مارجريت تاتشر فى بريطانيا ، وهما حدثان لا تفسرهما الدوافع السياسية الداخلية وحدها . ولو نظرنا إلى الأمر إلى حد ما عن بعد ومن أعلى *لوجدنا أننا بصدد الجولة الأولى من معركة أيديولوجية جديدة لن تواجه فيها الرأسمالية الشيوعية ، بل ستواجه فيها الرأسمالية الأمريكية الجديدة الرأسمالية الراينية* .

وستدور تلك الحرب الخفية تحت الأرض وبعنف وبلا هوادة ولكنها ستظل متسترة ومغلفة بالنفاق ، كما هو الحال مع المعارك بين مختلف الطوائف داخل الكنيسة الواحدة . إنها حرب بين إخوة أعداء مسلحين بنموذجين مستنبطين من نظام واحد ، ولكن يحركهما منطقان متناقضان للرأسمالية ، فى إطار ليبرالى واحد .

بل قد يكونان كما سنرى ، نظامين للقيم متعارضين فيما يتعلق بموقع الإنسان فى المنشأة، وموقع السوق فى المجتمع ، ودور النظام الشرعى فى الاقتصاد الدولى .

كانت الشكوى تدور حول غياب المناقشات منذ نهاية الايديولوچيات ، ولكن أملنا لن يخيب فى هذا الصدد .